فإن العقد العام هو عقد يجب أن يكون ،EU/على تعريف قانوني للعقد، وفقًا للتوجيه 2014/24 EU/لا يحتوي التوجيه 2014/24 مكتوباً ولصالح مالي، والتي يجب أن توفر ما يلي: تنفيذ الأعمال أو توريد المنتجات أو تقديم الخدمات. كقاعدة عامة، وبموجب فإن تعديل العقد سيكون أيضًا عقدًا في حد ذاته. إن العناصر التي يتألف منها تعريف "العقد العام" لا تثير ،EU/التوجيه 2014/24 أي اهتمام بشكل عام الخلافات، وقد تم توضيحها في السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية. وعلى وجه الخصوص فكرة عام. موضوع العقد هو تنفيذ الأعمال أو توريد المنتجات أو توفيرها من الخدمات. من التوجيه 2014/24/الاتحاد الأوروبي. الأمر نفسه ينطبق على استبدال المشغل الاقتصادي. كما هو الحال تعتبر هذه المشكلة مهمة نظرًا للتغييرات التي طرأت على تكوين الكونسورتيوم بعد ذلك الباطن ليسوا أطرافًا في عقود المشتريات العامة، ولكن قد يكون استبدال المقاول من الباطن أيضًا 113 توجيهات المشتريات العامة تؤدي إلى استنتاج مفاده أن العقود ينظمها التوجيه

Summarized by © lakhasly.com